معركة عض الأصابع بين الدولة المصرية وجماعة الإخوان

عماد الدين حسين
كاتب صحفي

مقدمة:

«مصر رايحة على فين؟» بالعامية المصرية، أو«مصر إلى أين؟» سؤال يتردد على ألسنة غالبية المصريين والعرب وبعض المهتمين إقليميًّا ودوليًّا منذ 25 يناير 2011 وحتى هذه اللحظة. لا أحد تقريبًا يملك إجابة شافية وحاسمة عن هذا السؤال الذي يبدو بسيطًا، لكنه في غاية التعقيد.

أهمية السؤال تجددت مرة أخرى بعد إسقاط مظاهرات ملايين المصريين لنظام حكم الرئيس محمد مرسي وجماعة الإخوان في 30 يونيو الماضي.

ومنذ إعلان الفريق الأول عبد الفتاح السيسي نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع والقائد العام للقوات المسلحة خارطةَ الطريق أو المستقبل في 3 يوليو – تموز – الماضي، صار هذا السؤال الجوهري يأخذ ابعادًا مختلفة.

مرة يطرح بصيغة: هل يعود الإخوان أم لا؟ ومرة بهل يتمكن النظام الجديد من إبعاد الإخوان وتثبيت أركانه أم لا؟ ومرة ثالثة بهل تحدث ضغوط إقليمية ودولية تجبر الجميع على قبول حلول وسط؟ وما القدرة على تمرير دستور جديد وإجراء انتخابات برلمانية نزيهة؟ وبعد كل ذلك يبرز السؤال الأكثر أهمية وهو: مَن سيكون رئيس مصر القادم في ظل توقعات أن النظام السياسي المصري سيكون في أغلب الظن شبه رئاسي مع بعض الصلاحيات لرئيس الحكومة؟

مرة أخرى لا أحد يملك إجابة سحرية عن السؤال الرئيس: «إلى أين تتجه مصر؟» حتى بالنسبة لغالبية الموجودين في دائرة صنع القرار أو المؤثرين فيه.

رغم ذلك وانطلاقًا من اتصالات شخصية متنوعة لكاتب هذه السطور مع العديد من رموز الحكومة وجماعة الإخوان وبعض المتابعين والمراقبين، يمكن استشراف الخطوط العامة للصورة الراهنة وصولًا إلى وضع سيناريوهات متخيلة للمستقبل القريب.

الوضع العام الآن بعد حوالي أربعة أشهر من ثورة 30 يونيو أو الموجة الثانية من ثورة 25 يناير هو أن الطرفين الرئيسين في المعادلة السياسية الراهنة، وهما الحكومة الجديدة

رؤية تركية
2013 - 7
88 - 83

مظاهرات طلاب الأزهر

وجماعة الإخوان، يحاولان عبر التحركات المختلفة رسم أوضاع جديدة على الأرض انتظارًا ليوم الحسم الموعود.

الحكومة تواصل القبض على غالبية قيادات وكوادر جماعة الإخوان بتهم متنوعة، أبرزها: التحريض على العنف، والاعتداء على مؤسسات ومنشآت الدولة، والخروج على القانون، وتكدير السلم العام. وإذا استمر الوضع الراهن في عمليات القبض والاعتقال فإن غالبية قيادات الجماعة التي خاضت الانتخابات النيابية الأخيرة لن تتمكن عمليًّا من خوض الانتخابات البرلمانية المقبلة.

الجماعة في المقابل تواصل التظاهر في الشوارع والميادين لكسر ما تقول إنه انقلاب على الشرعية وإعادة محمد مرسي إلى السلطة وكذلك كل المؤسسات الدستورية المنتخبة.

يعلم كثيرون وفي مقدمتهم قادة الجماعة أن عودة مرسي تكاد تكون مستحيلة وتحتاج إلى معجزة، ولذلك فالجماعة - وعبر تحركها الميداني - ربما يكون هدفها الرئيس هو تحسين شروط اللعبة التفاوضية عندما يجلس الطرفان إن آجلًا أو عاجلًا على مائدة المفاوضات سواء كانت سرية أو علنية، مباشرة أو غير مباشرة.

الحكومة تقول إنها لن تتفاوض أو تتصالح مع الجماعة، وإن كلمة تفاوض أو صفقة مع الإخوان صارت مكروهة شعبيًّا، وإن الحل الوحيد المطروح هو أن يقبل الإخوان خارطة طريق 3 يوليو، ويعترفوا بثورة الشعب في 30 يونيو، ويعتذروا له عن كل أخطائهم، وبعدها يمكنهم أن يشاركوا في العملية السياسية من خلال حزبهم حزب الحرية والعدالة لا باعتبارهم جماعة دعوية أو دينية.

وفي المقابل تعلن الجماعة – عبر عدد قليل ممن تبقى من قياداتها المعروفة خارج السجن – أن كل ما عرض من وساطات وحوارات لا يلبي الحد الأدنى من مطالبها.

تقول الجماعة أيضًا إنها لن تقبل الوساطات السرية لبعض الشخصيات؛ بل تريد ضمانات وفِرَقَ أو وفودَ وساطة محايدة، وبعدها يمكن الحديث عن وساطات جادة.

سألت في نهاية أكتوبر – تشرين الأول ــ شخصية داخل جماعة الإخوان كانت على صلة وثيقة بمطبخ صناعة القرار أيام حكم محمد مرسي عن رأيه في الأفق المطروح لهذه الوساطات، فقال بوضوح إنه يعتقد أن كل ما يقال عن وساطات في الوقت الراهن هو محاولة لشراء الوقت من قبل الطرفين، وأن طبيعة المرحلة الحالية، لن تشهد أي انفراج حقيقي في طريق الحل إلا إذا حدثت معجزة، في زمن قلت فيه المعجزات.

يضيف هذا المسؤول الإخواني أنه يعتقد أن الطرفين يعرفان أن وقت الحل أو التفاوض ليس الآن، بل سيكون بالتحديد قبل فترة قليلة من الذهاب إلى الاستفتاء على الدستور الجديد والانتخابات البرلمانية ثم الرئاسية، إذا استمرت خريطة الطريق كما هي طبقًا للإعلان الدستوري الصادر عن الرئيس المؤقت المستشار عدلي منصور في يوليو الماضي.

في تقدير المسؤول الإخواني فإن نجاح الحكومة الجديدة في تمرير الدستور سيعطيها دفعة معنوية كبيرة؛ لأنه في هذه الحالة سيجعلها تقول إنها صارت تملك شرعية شعبية ودستورية جديدة خصوصًا إذا تعدت نسبة التصويت حاجز الـ65٪ أي أعلى من الذين صوتوا لصالح دستور جماعة الإخوان الذي تم إقراره في نهاية العام الماضي بنسبة 64٪.

إن الطرفان يعرفان أن وقت الحل أو التفاوض ليس الآن، بل سيكون بالتحديد قبل فترة قليلة من الذهاب إلى الاستفتاء على الدستور الجديد والانتخابات البرلمانية ثم الرئاسية

انتهى كلام المسؤول الإخواني، وهو يلامس الحقيقة إلى حد كبير، ولا سيّما في النقطة الأخيرة، لأن تمرير الدستور سيعني أيضًا أن غالبية الحذر والحصار والرفض الدولي للحكومة الجديدة سوف يتلاشى، ويتوقع وقتها أن يرفع الاتحاد الأفريقي تجميده لعضوية مصر، وكذلك تبدأ البلدان الأوروبية والغنية في تقديم المساعدات الاقتصادية مرة أخرى، ليس فقط المنح بل الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة، إضافة للوصول إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي يفتح باب هذه المساعدات بصورة كبيرة.

لكن السؤال الجوهري هو: هل يمكن تمرير الدستور والذهاب إلى الانتخابات البرلمانية من دون اتفاق أو حل أو تسوية ما مع جماعة الإخوان؟!

في رأي صقور الحكومة ذلك ممكن إذا تواصلت الحملة الأمنية ضدهم مع استغلال

الغضب الشعبي المتزايد ضد الجماعة وسلوكياتها الأخيرة.

يعتقد هذا التيار أن هناك فرصة ذهبية لتوجيه أعنف وأقسى ضربة لجماعة الإخوان منذ نشأتها عام 1928 وحتى الآن، خصوصًا إذا نجحت الحكومة في تقديم المزيد من الدعم للقطاعات الشعبية الأكثر فقرًا ولا سيّما في صعيد مصر وريفها.

يقول هؤلاء إن الرئيس المصري الأسبق جمال عبدالناصر شنّ حربًا لا هوادة فيها ضد جماعة الإخوان طوال حقبتَي الخمسينيات والستينيات، ولم يتعاطف الشعب مع الجماعة وقتها؛ بسبب سياسات عبد الناصر خاصة في قضية العدالة الاجتماعية والمشروعات الوطنية الكبرى التي نفذها نظامه، ولا سيّما الإصلاح الزراعي - بتوزيع أراضي الأغنياء على الفقراء والمعدمين- الذي بدأت مرحلته الأولى في 9 سبتمبر عام 1952 أي بعد 45 يومًا فقط من قيام ثورة 23 يوليو عام 1952، وبناء السد العالي، ومجمع الحديد والألومنيوم، ومجانية التعليم والصحة، ومحاربة الاستعمار، ورفض الانضمام إلى أحلاف إقليمية تعادي المصالح العربية التقدمية.

وما بين وجهتَي نظر الحكومة الجديدة وجماعة الإخوان يبرز رأي ثالث يقول إن الذي سيقرر شكل المستقبل هو الحالة التي سيكون عليها كل طرف عند الاستفتاء على الدستور ثم الانتخابات؛ أي كلما نجح النظام الجديد في تثبيت أركانه على الأرض قلّ الثمن الذي سيدفعه لجماعة الإخوان، والعكس صحيح تمامًا؛ أي أنه كلما تمكنت

ما بين وجهتى نظر الحكومة الجديدة وجماعة الإخوان يبرز رأى ثالث يقول إن الذى سيقرر شكل المستقبل هو الحالة التى سيكون عليها كل طرف عند الاستفتاء على الدستور ثم الانتخابات

جماعة الإخوان من فرض وجودها على الأرض وتجييش قواعدها وأنصارها والمتعاطفين معها في شلّ حركة التقدم الاقتصادي في البلاد، أو تعطيل إجراء الدستور والانتخابات- ضمنت الحصول على ثمن ما في أي تسوية مستقبلية.

بهذا المنطق يصبح توقع استمرار السلوك الإخوانى الراهن امرا محتملا

إستراتيجية التعطيل الإخوانية ستتم مواجهتها أغلب الظن بمزيد من القبضة الأمنية المتشددة، وفي هذا الإطار يمكن توقع استمرار حملات القبض على بقية كوادر الإخوان ومن يناصرهم، وتجفيف منابع التمويل، ولاسيّما الأموال المستخدمة في شراء الولاءات الانتخابية، أو ما يطلق عليه إعلاميًّا «سياسة السكّر والزيت»، ومما يلفت النظر أن بعض وزارات وأجهزة الحكومة بدأت تتحرك بجدية للقيام بدور الإخوان في هذا الصدد، لأنها تدرك أن الفقراء والمحتاجين المستفيدين من هذا الدعم هم الذين يذهبون إلى صناديق الانتخابات.

تراهن الحكومة أيضًا على أنها ضمنت تأييد جزء كبير من التيار السلفي وبخاصة مَن يمثله حزب النور، وتبذل محاولات محمومة لضمان تأييد «الجماعات الإسلامية»، أو بعضها أو على الأقل تحييدها، مع الاستمرار في محاولة استقطاب بعض الشخصيات والكتل داخل جماعة الإخوان نفسها خصوصًا في القطاع الشبابي.

وتعتقد الحكومة أن استمرار العمليات الإرهابية في سيناء لن يتحول في أي لحظة إلى رصيد لصالح جماعة الإخوان، بل يمكن استخدامه دائمًا باعتباره دليل إدانة ضدها.

وبدأت الحكومة مؤخرًا في الترويج لوجود صلات متزايدة بين الإخوان والجماعات المسلحة التي تشن حربًا حقيقة ضد سلطة الدولة في سيناء مستخدمة أسلحة ثقيلة متنوعة، وهناك مخاوف من تطورات درامية في ظل كشف أجهزة الأمن المصرية لترسانة ضخمة من أسلحة نوعية، مثل صواريخ عابرة للمدن ومضادة للطائرات داخل المدن المصرية في الريف والدلتا، بعيدًا عن سيناء التي كان البعض يتصور أنها المنطقة الوحيدة التي توجد بها هذه النوعية من الأسلحة، ومعظمها قادم من ليبيا.

الخلاصة أن الصراع بين النظام الجديد في مصر وجماعة الإخوان صار شاملًا، ويتخذ أوضاعًا متنوعة، لكن الجديد فيه أنه لم يعد صراعًا بين جماعة دعوية عقَدية وأجهزة أمن كما حدث في كافة مراحل صدام الجماعة مع أنظمة الحكم المتوالية في الفترة الملكية حتى

الاستفتاء على الدستور ثم الرئاسة هي التي ستحدد المستقبل في مصر

عـام 1952، وفي المرحلـة الناصرية «1952 – 1970» وفي الفـترة السـاداتية «1970 – 1981» وفـترة حسـني مبـارك «1981 – 2011».

الجديد أن جزءًا من الشـعب صار داخل المعادلـة الجديـدة، وبـدأ يتصـدى لتحركات ومظاهـرات جماعـة الإخـوان وأنصارهـم منذ عـزل الدكتور محمد مـرسي، وحتى هذه اللحظـة جماعة الإخوان تـصر على أن هؤلاء الذين يتصـدون لها في الشـوارع هم مجموعة مـن البلطجيـة أو رجال أمـن متخفين في زي مـدني، لكـن كثـيرًا مـن المراقبـين والمتابعـين وشـهود عيان ــ ومنهم كاتب هذه السطور ــ يؤكـدون أن هنـاك بالفعل مواطنـين عاديين فعـلًا يتصـدون لمظاهـرات الإخـوان، لأسـباب مختلفة، خاصة بسـبب تعطيل هذه الاحتجاجات للطرق والمواصلات ممّا يؤدي إلى اختناقات مرورية رهيبة تؤدي بدورها إلى شلل اقتصادي في البلاد.

الذي يحـدث الآن هو معركة إرادات، أو عض أصابع بين الدولة وجماعة الإخوان.

الدولـة تراهن على قـوة الجيش والشرطة والقضـاة والإعلام والمجتمع المـدني وغالبيةٍ تقـول إنهـا كاسـحة مـن الشـعب، والجماعة تراهـن عـلى تعطيـل البلـد عـبر اسـتمرار المظاهـرات وانضمام أنصار جـدد إليها بفعل استمرار الأزمة الاقتصادية.

ما الذي سيحدث؟ ومن الذي سيفوز أو يخسر في لعبة عض الأصابع؟! .

السـؤال مـرة أخـرى صعـب، وإن كان غالبية المراقبين يعتقدون أن الإخوان سيظلون خـارج المشـهد السـياسي المؤثر لسـنوات قد تطول، بسـبب أخطائهم الكارثية خلال عام حكـم مرسي وسـوء تحركهم منـذ خروجهم من السلطة.

قواعـد النظام الجديد تترسـخ، وغضب غالبيـة المواطنين من جماعة الإخـوان يتزايد، والمجتمـع الـدولي ينتظـر الرئيـس الجديـد والنظـام الجديـد كـي يتعاون معـه بشرط أن يقوم بتثبيت أركانه.